

دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياحية في الجزائر.

The role of civil society organization in tourism development in Algeria

د. نوال وسار، جامعة أم البواقي، الجزائر.

oussar.nawel@univ-oeb.dz

تاريخ التسليم: (2020/01/01)، تاريخ المراجعة: (2020/04/01)، تاريخ القبول: (2020/05/06)

Abstract :

This research deals with the important role that civil society organizations play in the tourism development process in Algeria, especially in light of the transformation that has taken place in the role of the civil society sector from direct volunteerism to the development and industrialization of this society, on the one hand, Algeria, which is considered a reliable economic and social sector to contribute to the growth of economic growth, which needs to mobilize the efforts of all civil society organizations to promote tourism and development.

This research also aims to shed light on the tourism industry in Algeria in the light of the political, economic and social changes that the region is experiencing and confirm the extent of positivity and effectiveness that civil society institutions play in the development work in order to contribute to achieving sustainable tourism development.

Key words: Civil society , Tourism development , Sustainable local development , Development work

ملخص :

يتناول هذا البحث الدور الهام الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية السياحية في الجزائر خاصة في ظل التحول الذي طرأ على دور قطاع المجتمع المدني من مجرد العمل التطوعي المباشر إلى إحداث التنمية و صناعاتها في المجتمع هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أهمية القطاع السياحي في الجزائر الذي يعتبر من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المعول عليها للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي والذي تحتاج إلى تحشيد جهود كل مؤسسات المجتمع المدني من أجل ترقية السياحة و تنميتها. كما يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على صناعة السياحة في الجزائر في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المنطقة وتأكيد مدى الإيجابية والفعالية التي تلعبها مؤسسات المجتمع المدني في العمل التنموي من أجل المساهمة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، التنمية

السياحية، التنمية المحلية المستدامة، العمل التنموي.

* المؤلف المراسل: د. نوال وسار ،الإيميل: oussar.nawel@univ-oeb.dz

مقدمة:

تمتلك الجزائر مخزوناً سياحياً ثرياً تتداخل فيه عدّة عوامل طبيعية وعناصر حضارية وثقافية ولديها مقومات الثروة السياحية المتكاملة، لكن رغم ذلك مكانتها ضمن خريطة مكونات ومردود القطاع السياحي على المستوى العربي والعالمي لا تُعبر عن إمكانياتها السياحية، وهذا الوضع يشمل كلّ محافظاتنا السياحية التي تزخر بأهم مقومات السياحة العالمية، لذلك كان لا بد من تبني سياسة تنموية محلية في المجال السياحي للوصول إلى مراتب أهم ومواجهة التطور الدائم في هذا المجال.

ويعدّ إشراك مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية السياحية المحلية خيار لا مفرّ منه وحل منطقي وفعال لتحقيق الغاية المرجوة، ولما نتحدّث عن المجتمع المدني هذا يعني التحدّث عن كل مؤسساته من تنظيمات وجمعيات ومؤسسات مدنية دون إقصاء أحدها.

وأمام الاهتمام المتزايد بمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر نتيجة لإضفاء الطابع الديمقراطي على التسيير برز دورها أساساً كقوة فاعلة تدفع وتيرة النمو من خلال العمل الميداني، أو العمل التحسيبي فأصبح لديه ادوار حتى في المجال التنموي المستدام، بكل أقسامه بما فيه التنمية السياحية التي تعد خيار لا بدّ منه لتحقيق نشاط اقتصادي محلي ناجح، والمساهمة في دفع التنمية الشاملة المستدامة في الجزائر، رغم بعض العوائق والمشاكل التي لازالت تعترضها والتي وضعت لها مجموعة من الحلول والاستراتيجيات لجعلها أكثر فعالية. ومما تقدم ذكره فإن هذا البحث سيهتم بعرض دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية السياحية في الجزائر بالتطرق إلى مختلف النقاط التالية:

1/ التأسيس المعرفي لمؤسسات المجتمع المدني و التنمية المحلية و التنمية السياحية

2/ واقع التنمية السياحية في الجزائر في ظل المتغيرات الراهنة (المعوقات والتحديات)

3/ أثر التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على الصناعة السياحية في الجزائر

4/ مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياحية في الجزائر

5/ آليات ومظاهر تشجيع العمل التنموي لمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر

1/ التأسيس المعرفي لمفهوم المجتمع المدني والتنمية المحلية و التنمية السياحية المستدامة

1-1 - المجتمع المدني... مفهومه ومكوناته

يُعرّف المجتمع المدني بأنه مجموعة من المنظمات تنشأ من مبادرات المواطنين الخاصة، وتحتل موقعاً وسطاً بين مشروعات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية، وهي لا تستهدف تحقيق الربح، بل تسعى في المقام الأول إلى تحقيق النفع العام، بشرط التقيّد بالأنظمة والتشريعات (بن بايوب، 2013، ص 1).

كما يُعرف بأنه "مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإدارة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، مثل التنظيمات الثقافية والاتحادات المهنية، والجمعيات بمختلف أنواعها والمنظمات غير الحكومية" (اوشن، 2010، ص 38).

وفي التفصيل، فإن المجتمع المدني يتألف من الجمعيات والنوادي والنقابات والأحزاب والتجمعات التي تتلاقى، فتخلق مساحة ما بين الدولة والمواطن وهو شرط ضروري من شروط تحقيق الديمقراطية. أو هو المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي وهي هدف الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية للدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أهداف متصلة بأغراض كل جماعة، أو للإسهام في العمل الاجتماعي وهو عمل الجمعيات .

وبرهنت التطورات المعاصرة على أهمية المجتمع المدني كآلية لتحقيق التنمية في جميع ميادينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لذلك يمكن اعتباره من الركائز الأساسية لتحقيق التقدم والازدهار وتفعيل التنمية الحقيقية خاصة في ظل عدم قدرة الدولة وحدها على سد احتياجات المجتمع، إضافة إلى المشاكل التي يعاني منها الفرد.

وتتنوع أشكال التنمية منها الوطنية الشاملة ومنها المحلية وكل المجتمعات تسعى لتحقيق التنمية بكل أشكالها وهناك علاقة طردية بين المجتمع المدني والتنمية المحلية المستدامة .

1-2- التنمية المحلية المستدامة و مبادئها

أولاً يجب تحديد ما المقصود بمصطلح التنمية المحلية المستدامة ثم تحديد مبادئها، حتى نتكّن من التعرف على العلاقة المتبادلة بينها وبين المجتمع المدني وكيف يمكنه أن يؤثر فيها. التنمية المحلية المستدامة "هي العملية التي تهدف إلى تحقيق التغيير في البنى المادية والبشرية في مدينة أو قرية أو تجمعات سكانية محدودة نسبياً، بمشاركة شعبية محلية، ودون المساس بحقوق الأجيال القادمة" (عبد اللطيف، 2001، ص 19).

كما تُعرف بأنها " تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي و السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية و تحقيق التكامل في إطار حياة الأمة ومساعدتها في المساهمة التامة في التقدم القومي و تقوم هذه العملية على عاملين أساسيين هما: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، و تركيز السلطات الحكومية على بذل الجهود و في دعم رفع مستوى المعيشة لهم" (عبد اللطيف، 2001، ص 20).

*مبادئ التنمية المحلية المستدامة: تقوم التنمية المحلية المستدامة على مجموعة من المبادئ كما يلي: المبدأ الأول: المشاركة الشعبية: فهي تحتاج مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة، في اتخاذ قرارات جماعية على المستوى المحلي، خاصة في مجال متابعة الخطة التنموية. المبدأ الثاني: المسؤولية المشتركة: بمعنى أنّ مسؤولية التنمية هي مسؤولية الجميع على حدّ سواء، إن كان فرداً أو في شكل جمعيات وهيئات أو منظمات أو مجالس محلية.

المبدأ الثالث: مبدأ الاحتراز البيئي: بمعنى أنه إذا كان هناك ولو شك في التأثير السلبي على البيئة المحلية، لا يسمح بالقيام أو إنجاز المشروع.

المبدأ الرابع: التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية: وهنا يدخل دور الجماعات المحلية.

المبدأ الخامس: استمرار عمر الموارد الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي لها.

المبدأ السادس: التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

المبدأ السابع: الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، مع تطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.

1-3- التنمية السياحية المستدامة.. أهميتها وأهدافها

لقد تعددت المفاهيم المرتبطة بالتنمية السياحية المستدامة فهناك من يُعرفها "بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية".

يعرف "عبد الوهاب صلاح الدين" (صلاح الدين، 1991، ص 18). التنمية السياحية المستدامة والمتوازنة بأنها "تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة ومخططة داخل إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم من الدولة تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية أو أيهما".

وعرفها الإتحاد الأوروبي للبيئة والمتنزهات القومية سنة 1993 التنمية السياحية المستدامة على أنها نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية، كما تعرف على أنها التنمية التي تقابل وتشبع احتياجات السياح والمجتمعات الضيفة الحالية وضمان استفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية واستمرارية العمليات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية (عراقي، عطا الله، 2014، ص 04).

ولقد أصبح مفهوم التنمية السياحية المستدامة يرتبط في نظر الدول المتقدمة والنامية بنمو حياة وسلوك الأفراد والجماعات والمؤسسات الموجودة بإقليم ما، مما يستوجب العمل على تأهيل هذا المفهوم لمصلحة نمو وزيادة الموارد والثروات لذا كانت هناك عوامل أدت إلى إحداث هذا المفهوم منها:

* تعد السياحة نشاطا اقتصادي أي أن الدخل يتزايد في الدول السياحية التي تستطيع أن توفر معظم خدمات ومتطلبات صناعة السياحة.

* تتأثر صناعة السياحة بعامل التكاليف فتزايد أسعار السفر والخدمات السياحية ينتج عنه ضعف إقبال الزوار.

* خاصية التغيير الكبير للطلب السياحي الذي يتأثر بعوامل خارجية لا يمكن التنبؤ بطبيعتها وحجمها.

* عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين كما في العديد من الصناعات، وخاصة أن الموسم السياحي يتسم بالموسمية، مما يعني عدم ثبات مستويات التشغيل في صناعة السياحة.

* صعوبة استقطاب السياح وجذبهم مرة أخرى لنفس الأقاليم السياحية، نظرا لكثرة المغريات السياحية في العالم.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين التنمية والنمو في القطاع السياحي، فمما النشاط السياحي هو هدف يتحقق طبيعيا تبعا لتدفق العناصر الإنتاجية من رأسمال في شكل مؤسسات سياحية أو موارد بشرية أو طبيعية، وكذلك تبعا لزيادة إنتاجية هذه العناصر، أما التنمية السياحية فلا بد أن تتضمن تدخلا إيجابيا من جانب الهيئات الرسمية المسؤولة لإعطاء الأهمية اللازمة لهذا القطاع، من حيث معدلات الإستثمار الموارد البشرية، دفع عملية التقدم التقني، إجراء تعديلات هيكلية في القطاع نفسه....إلخ.

❖ أهمية التنمية السياحية المستدامة

تكتسب التنمية السياحية المستدامة أهمية متزايدة و يترتب عليها مجموعة من التأثيرات التنموية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية نذكرها في(عبد الله، 2006، ص 45):

أ - التنمية السياحية والتنمية الاقتصادية:

* يؤثر رواج صناعة السياحة بشكل مباشر على اقتصاد ورواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعة السياحة، فالإنفاق على الخدمات والسلع المرتبطة بصناعة السياحة يؤدي إلى انتقال أموال من جيوب السائحين إلى جيوب أصحاب هذه الخدمات والسلع المشتغلين بها، فكلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية زاد الإنفاق العام على السلع الاستهلاكية، وبالتالي إلى ارتفاع معدلات الادخار مما ينشط هذه الصناعات والخدمات المتصلة بصناعة السياحة سواء بالطريق المباشر أو غير المباشر، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع نطاق العمل في هذه الصناعات والخدمات المرتبطة بها والمتصلة بصناعة السياحة.

* قدرتها على امتصاص البطالة: تعمل التنمية السياحية على خلق فرص عمالة متعددة سواء في القطاع السياحي نفسه مثل شركات السياحة، المطاعم، الفنادق، شركات النقل السياحي، محلات بيع الهدايا، محلات بيع المصنوعات التقليدية اليدوية... الخ (أو في الأنشطة والقطاعات التقليدية... إلخ *زيادة الاستثمارات في الصناعات الغذائية والمشروبات وصناعة الأثاث الفندقي... الخ من خلال إضافة خطوط إنتاج جديدة أو إنشاء مصانع جديدة نتيجة زيادة الطلب على المنتجات السياحية سواء من جانب السائحين أو من جانب مالكي المنشآت السياحية المختلفة، مما سيؤدي أيضا إلى تشغيل عمالة إضافية بغرض زيادة معدلات الإنتاج لمسايرة زيادة الطلب الناتج عن زيادة الإنفاق السياحي.

*المساهمة في التنمية المحلية والعمرانية عن طريق تنمية مناطق جديدة للجذب السياحي في أماكن مختلف مما يسهم في تحقيق نمو متوازن على مستوى الاقتصاد الكلي وفي توزيع الدخل بين الأقاليم السياحية المختلفة.

ب - التنمية السياحية و التنمية الاجتماعية:

*تعمل على رفع مستوى معيشة المجتمعات والشعوب وتحسين نمط حياتهم

* تعمل على خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية لخدمات المواطنين إلى جانب الزائرين.
 * تساعد على تطوير الأماكن والخدمات العامة بدولة المقصد السياحي.
 * تساعد على رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية لدي فئات واسعة من المجتمع.
 * تنمي لدى المواطن شعوره بالانتماء إلى وطنه وتزيد من فرص التبادل الثقافي والحضاري بين كل من المجتمع المضيف والزائر.

ج - التنمية السياحية والتنمية الثقافية:

* تعمل على تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين.
 * توفر التمويل اللازم للحفاظ على تراث المباني والمواقع الأثرية والتاريخية.
 * تعمل على تنمية عملية تبادل الثقافات والخبرات والمعلومات بين السائح والمجتمع المضيف، والذي يمكن أن نطلق عليه مصطلح "الحوار بين الحضارات".

❖ أهداف التنمية السياحية: من بين الأهداف التي تنشدها التنمية السياحية ما يلي (الحوري،

2002، ص 206):

* خلق فرص عمل متعددة، سواء في القطاع السياحي نفسه مثل شركات السياحة الفنادق، شركات النقل السياحي..... الخ، أو في الأنشطة والقطاعات التقليدية، وبالتالي تساهم السياحة إلى حد كبير في تخفيض نسبة البطالة، ومن ثم تحسين المستوى المعيشي لسكان المقصد السياحي (شابي، 2011، ص 35).

* تعنى التنمية السياحية بالتعريف بالمنتج السياحي والترويج له عبر المقومات الطبيعية والأثرية والتاريخية، التي يحتوي عليها المقصد السياحي وتعتبر عوامل جذب للسائح.
 * تسعى للحفاظ على المواقع السياحية الطبيعية، الأثرية، الثقافية والدينية، عن طريق صيانتها وترميمها.

* تعمل على تحفيز الاستثمار في الأماكن السياحية، وتطوير قطاع السياحة باعتباره مصدر دائم للدخل المحلي والوطني.

* تحقيق العدالة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة، من حيث الاستفادة من الموارد البيئية.
 * مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ قرارات التنمية السياحية، وبالتالي خلق تنمية سياحية محلية مبنية على المجتمع.

* إيجاد معايير للمحاسبة البيئية والرقابة على التأثيرات السلبية للسياحة على البيئة.
 * تحقيق الزيادة المستمرة في الموارد السياحية للدولة، ويتحقق ذلك بدعم القدرة التنافسية لصناعة السياحة وذلك برفع إنتاجية الموارد البشرية التابعة لقطاع السياحة.
 * تدعيم الارتباط الإنتاجي بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى.

* تعظيم الآثار الإيجابية للسياحة في النواحي الاجتماعية والثقافية مع محاولة التخلص من الآثار السلبية لها قدر الإمكان.

* المساهمة في تنمية البيئة والمحافظة عليها من خلال الاهتمام بمناطق الجذب السياحي وما يحيط بها في المدن والأماكن المختلفة.

وعلى الرغم من تنوع تلك الأهداف من دولة إلى أخرى إلا أنها تتفق جميعها في عدد من الخصائص من حيث ضرورة أن تكون أهدافا واقعية وقابلة للتنفيذ وتتناسب مع الموارد السياحية والتمويلية والبشرية لدى الدولة، وأن تكون شاملة بحيث تتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية على مستوى الإقليم السياحي، كما يجب أن تكون مرنة قابلة للتغيير، كما يجب أن تترجم الأهداف إلى أهداف كمية محددة يسهل متابعتها في الواقع وقياس معدلات الأداء (حسنين، ص 15).

2/ واقع صناعة السياحة في الجزائر في ظل المتغيرات الراهنة

في ظل المتغيرات الاقتصادية والأزمة المالية فإن السياحة باتت تشكل المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، وهي تشمل قطاعات واسعة من المؤسسات والمواقع يزيد عددها على الثلاثين ألفاً بين معالم أثرية ومواقع سياحية ومطاعم ومقاهي وفنادق ومساح وغيرها.

*الإمكانات السياحية.

من أجل جعل السياحة تلعب دورها كاملاً لا بد من توفر جملة من الإمكانات تتراوح بين إمكانات طبيعية، وتتمثل أساساً في المعطيات الجغرافية كالمناظر الطبيعية وأماكن الراحة والترفيه، الجبال، والشواطئ، والغابات والصحاري، والينابيع والحمامات الطبيعية، هذا بالإضافة إلى توفر الآثار التاريخية والمعمارية والدينية والصناعات التقليدية، وكذلك العادات والتقاليد والفنون الشعبية المختلفة.

أما الإمكانات المادية فتجسد في البنية التحتية كهيكل الاستقبال ووسائل النقل، المطارات، الطرق و الموانئ والسكك الحديدية ووسائل الاتصال، والتي تعتبر من بين أهم العوامل التي تساعد على تطوير السياحة، إذ أثبتت العديد من التجارب الدولية مدى أهمية الدور الذي تلعبه البنى التحتية في تطوير السياحة، حيث تعمل على توفير سهولة الحركة وريح الوقت والجهد وبالتالي توفير الراحة، وأخيراً الإمكانات المؤسساتية إذ يحتاج قطاع السياحة للعديد من المؤسسات القائمة عليه، من آليات تنفيذ إستراتيجية السياحة الجزائرية وآخرين متعاملين في السوق السياحية، وتلعب هذه المؤسسات دوراً كبيراً في ترقية القطاع السياحي. ويمكن تلخيص الإمكانات السياحية للجزائر في الجدول الموالي:

جدول رقم (01): الإمكانيات السياحية في الجزائر (سنة 2015).

المقومات	طبيعية	بشرية والتاريخية	المالية والخدمية
الإمكانيات	-مساحة شاسعة تقدر بـ 2831741 كم.	- 06 مصنفات تاريخية.	- شبكة نقل بري بطول 118306 كم وشبكة نقل بالسكة الحديدية بطول 4200 كم.
	- شريط ساحلي بطول 1200 كم.	- العديد من المعالم الأثرية.	-53 مطار جوي و 13 ميناء بحري.
	-07 حظائر وطنية. -تنوع في التضاريس والمناخ.	- 07 متاحف وطنية.	- 1184 فندق بطاقة استيعابية 92737 سرير.
	- 202 حمام معدني.	- تنوع الصناعات التقليدية.	- 29 بنك ومؤسسة مالية موزعة في شكل فروع على المستوى الوطني.

المصدر: (مولاي، بورحلي، 2015)

❖ المعوقات التي تعترض التنمية السياحية في الجزائر

تعترض التنمية السياحية في الجزائر عدد من المعوقات التي تؤخر وتقلص دورها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم هذه المعوقات:

✓ المعوقات الخاصة بالتخطيط السياحي:

وتتمثل في غياب النظام الجيد للمعلومات والإحصاء السياحي فلا شك أن توفر المعلومات والبيانات الخاصة بمناطق الجذب السياحي أو المتعلقة بنشاط معين تعتبر أحد الأعمدة التخطيطية. فالنظام الإحصائي في بعض الدول خصوصاً العربية ومنها الجزائر يتصف بعدم الشمول ويقتصر على بعض الأرقام الخاصة بتصنيف السائحين على حسب الجنسية، وعدد السائحين موزعاً على شهور السنة وعدد الليالي السياحية. إن الجانب السلبي في هذا النظام يكمن في غياب الكثير من المعلومات المهمة واللازمة للباحثين أو القائمين بالتخطيط في مجال السياحة مثل:

.توزيع السياح على حسب طريقة الوصول إلى البلد (براً أو بحراً أو جواً).

.أماكن إقامة السياح (المدن - المصايف - الفنادق - القرى السياحية - بيوت الشباب - الشقق والغرف المفروشة

. الأماكن التي يزورها السائح.

. تصنيف السياح على حسب السن والجنس وبلد القدوم.

. تصنيف السياح في الرحلات السريعة أو الترانزيت على حسب الجنسية والمدة.

. استطلاع رأي السياح في الأماكن السياحية.

إن توفر هذه البيانات والمعلومات يمكّن القائمين بالتخطيط على تركيز جهودهم نحو التوسع في إنشاء الفنادق من فئة معينة وتحسين أداء الخدمات فيها من جهة، وتطوير الخدمات المرفقة والملحقة بها من جهة أخرى.

يضاف إلى ذلك فإن عدم توفر كراريس وكتيبات وخرائط سياحية كاملة وشاملة تحتوي على مناطق الجذب السياحي القائمة، وتضارب وتشتت الاختصاصات بين الوزارة المختصة بالسياحة وبعض المؤسسات والوزارات الأخرى ذات العلاقة، وانخفاض الوعي بأهمية وقيمة التراث الحضاري كما هو في بعض دول العالم الثالث، وعدم توفر رؤوس الأموال المحلية والأجنبية اللازمة للاستثمار السياحي، تعتبر جميعها من أهم العوامل السلبية الرئيسية المؤثرة على التخطيط السياحي.

✓ سوء توجيه الاستثمارات في قطاع السياحة:

وقد يلاحظ في العديد من الدول السياحية أن بعض شركات الاستثمار السياحية الوطنية والأجنبية تركز استثماراتها في مجالات ضيقة قد لا يحتاجها السائح أو يرغب فيها كالنوادي ومحلات الترفيه الليلية.

✓ عدم فعالية التسويق السياحي:

يقوم التسويق السياحي بدور هام في بيع المنتج السياحي فالتسويق السياحي من خلال الدعاية والإعلان يكون أمراً ضرورياً بالنسبة لمنتج يعتمد على الرضا والمتعة التي يتوقعها المستهلك من عملية الشراء، والتسويق السياحي الناجح هو الذي يثير رغبة المستهلك ويولد القناعة لديه بأن المنتج السياحي المعلن عنه هو أفضل المتوفر في سوق السياحة العالمية ويلبي رغباته المطلوبة. قد تمتلك الدولة العديد من الموارد السياحية المهمة كما هو في بلادنا، ولكنها تعاني من مشكلة التقصير في تسويق مواردها ومقوماتها داخلياً وخارجياً، بمعنى آخر أن الحد الأدنى من الجهود والأنشطة التسويقية اللازمة لتنشيط الحركة السياحية لم يتوفر.

✓ التضخم:

يعتبر الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات أحد العوامل الاقتصادية المؤثرة على الطلب السياحي في بلد ما. وتعد الجزائر من الدول التي تعاني من الارتفاع المستمر في معدل التضخم السنوي، ويعود ذلك إلى عدة أسباب من أهمها انخفاض الإنتاجية وقلة العرض قياساً بحجم الطلب.

✓ انخفاض مستوى الخدمات المساعدة للسياحة:

رغم التحسن النسبي لطرق المواصلات ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية الداخلية والخارجية في الكثير من دول العالم، إلا أن الدول المعنية بالسياحة في العالم الثالث مازالت تعاني من ضعف خدمات الاتصالات وكذلك من مشكلات أخرى تتعلق بمشاريع الصرف الصحي وشبكات المياه والكهرباء والإنارة وطرق المواصلات التي تربط بين المواقع والأماكن السياحية المتنوعة.

✓ الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي:

رغم اعتراف خبراء السياحة والاقتصاد بضرورة تمتع الدول السياحية بدرجة عالية من الاستقرار الأمني والسياسي، إلا أن العديد من دول العالم الثالث ما زالت تعاني من قلة الاستقرار الأمني والسياسي نظراً لضعف القانون وتدهور الاقتصاد وانتشار البطالة وتفشي الجريمة والفساد.

✓ مشاكل ومعوقات أخرى:

- هناك أيضاً مشاكل أخرى تشترك فيها معظم الدول السياحية في البلدان النامية وأهمها:
- عدم الاهتمام بنظافة الأماكن السياحية خصوصاً الأثرية والدينية منها.
- عدم وجود شرطة للسياحة في بعض المناطق السياحية وخاصة الأثرية والتاريخية.
- تخلف خدمات السياحة المصرفية في البنوك وخاصة في الفنادق.
- سوء المعاملة بمكاتب شركات السياحة والطيران في الداخل والخارج.
- استغلال سائقي سيارات الأجرة لمجاميع السياح من الأجانب بصفة عامة مما يسيء إلى سمعة البلدان السياحية.
- عدم الاهتمام بالمظهر العام والزي الخاص بالعاملين في قطاع السياحة مع متطلبات العمل.

3/ أثر التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على الصناعة السياحية

❖ أثر التنمية السياحية على التنمية الاقتصادية الاجتماعية:

لا بدّ من محاولة الربط بين موضوع التنمية السياحية وارتباطها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ترتب على التنمية السياحية مجموعة من التأثيرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية في المقصد السياحي (الدول المستقبلة).

• علاقة التنمية السياحية بالتنمية الاقتصادية:

إن التنمية السياحية تلعب دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية حيث يؤثر رواج صناعة السياحة بشكل مباشر على اقتصاد ورواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعة السياحة، فالإنفاق على الخدمات والسلع المرتبطة بصناعة السياحة يؤدي إلى انتقال أموال من جيوب السائحين إلى جيوب أصحاب هذه الخدمات والسلع المشتغلين بها فيتفرع عن هذا الانتقال للأموال لسلسلة أخرى من الإنفاق (البلتاجي، 2009، ص 32).

• علاقة التنمية السياحية بالتنمية الاجتماعية:

يمكن اختصار أهم روابط العلاقة بين التنمية السياحية والتنمية الاجتماعية على النحو الآتي:
 * قدرة التنمية السياحية على امتصاص البطالة: تعمل التنمية السياحية على خلق فرص عمالة متعددة سواء في القطاع السياحي نفسه، مثل شركات السياحة، المطاعم، الفنادق، شركات النقل السياحي، محلات بيع الهدايا، محلات بيع المصنوعات التقليدية اليدوية.. الخ، أو في الأنشطة والقطاعات التقليدية.

* قدرة التنمية السياحية على رفع المستوى المعيشي للمجتمعات والشعوب وتحسين نمط حياتهم، عبر خلق وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية لخدمات المواطنين إلى جانب الزائرين في المناطق كافة .

* قدرة التنمية السياحية على إبراز المقومات السياحية المختلفة للبلاد (الجزائر) مثلاً وذلك عن طريق دعوة السياح لزيارة الجزائر والتمتع بكل ما يميّز به هذا البلد من عناصر جذب سياحي.

وعليه، يمكن لنا القول إن التنمية السياحية هي جزء لا يتجزأ من عمل تنموي كامل متكامل على الصعد الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فهي تخضع لمعايير وأبعاد وشروط التنمية المستدامة. لكن هذا يستلزم شرطاً أكيداً لا بدّ من سلوكه، وهو طريق الرؤى والخطط العلمية عن طريق التخطيط والتسويق.

4/ مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياحية في الجزائر

أولى التشريع الجزائري عناية خاصة لحرية إنشاء جمعيات، وحرص القانون على عدم تقييد حرية تكوين الجمعيات بأي شرط سوى إبلاغ وزارة الداخلية بنشأة أو تكوين الجمعية. فالجمعية تؤسس بإرادة مؤسسيها لا بموجب ترخيص من الإدارة، وأن هذه الإدارة - وزارة الداخلية- ملزمة بتسليم المؤسسين بعد إيداعها بياناً بتأليف الجمعية، العلم والخبر من دون إبطاء وهي لا تتمتع في ذلك بأية سلطة استثنائية.

وبسبب سهولة وحرية تكوين الجمعيات فاق عدد الجمعيات الأهلية في الجزائر الـ 100 ألف جمعية، ولكن الغريب أن عدد الجمعيات الأهلية التي تُعنى بقضايا سياحية أو ذات صلة بالسياحة هي قليلة العدد نسبياً. وتسعى لتحقيق أهداف عديدة نجملها بالآتي: (عطية، 2016، ص08)

* التثقيف السياحي بهدف إعداد المواطن السياحي، والمجتمع السياحي عن طريق إصدار مطبوعات، منشورات تثقيفية، استخدام وسائل الإعلام المتوفرة والتوجه نحو المجتمع، الشباب والطلاب.

* مساعدة المؤسسات الرسمية والبلدية وتفعيلها ودعمها، حيث أمكن معنوياً ومادياً لتأمين أقصى حد من الخدمات والظروف التي تشجع السياحة والسياح.

* الدعاية والإعلام بهدف تعريف العالم بالمقومات السياحية لهذه المنطقة (كتب، منشورات، دليل سياحي، مباريات سياحية، تقديم جوائز)

* إبراز المقومات السياحية وتثقيفها لتوفير أكبر طاقة لجذب السياح.

* تشجيع الاستثمارات والمستثمرين للقطاع السياحي.

* القيام بالمهرجانات السياحية والمعارض التراثية على المستويات كافة.. الخ .

في هذا الإطار لا توجد جمعيات أهلية فعلية تُعنى بأمر السياحة وتقوم بحملات للتوعية السياحية في المناطق السياحية، وتقدم الدعم المادي لتطوير القطاع السياحي تقوم الجمعيات السياحية في الجزائر، بشكل أساسي، بتنظيم نشاطات مختلفة مثل مناسبات ومهرجانات تهدف إلى إثراء المنتج السياحي في المنطقة. وتساعد الجمعيات السياحية، بالإضافة إلى ذلك المبادرين الذين يريدون إقامة مشروع سياحي من خلال الإرشاد والتنسيق مع السلطات. فالتنسيق مع الجمعيات المختصة يتم مثلاً، من أجل إحياء المراكز السياحية التاريخية والبيوت التراثية وصيانتها وإعطائها الدور المناسب كجزء متمم للسياحة.

وبالتالي تقوم الجمعيات السياحية باستثمار المباني التاريخية والخانات والحمامات القديمة والدور الواسعة التي هجرها أصحابها وتحويلها إلى متاحف تراثية ومطاعم وفنادق وأسواق للصناعة التقليدية والسياحية. كما وتقوم الجمعيات السياحية بدراسة القطاعات التي يجب اعتبارها مراكز جلب سياحي، وبالتالي وضع مخططات للقطاع السياحي.

وفي الإطار الذي يعيننا، فقد أشرنا إلى أن تسيير القطاع السياحي وتنفيذ معظم نشاطاته هو من اختصاص القطاع الخاص لذا قبلت الحكومة الجزائرية بممثلي هذا القطاع كمشاركين فاعليين في رسم السياسة السياحية وتنفيذها.

وعن واقع مشاركة ومساهمة الجمعيات بصفتها شريك اجتماعي للدولة الجزائرية في عملية التنمية السياحية فقد كشفت لنا العديد من الدراسات الميدانية عن مايلي:

* هناك جمعيات سياحية في الجزائر تُعنى بالعمل على تنشيط وترويج سياحة المؤتمرات والمهرجانات والسياحة الترفيهية لكنها لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب، ولم تلعب دورها بشكل كامل على المستوى التنموي، علماً أنها تتوزع بين جمعيات تسويقية وترويجية وتنموية شاملة، بالإضافة إلى الجمعيات التي تقدم خدمات سياحية تنظيمية ورعاية وتوجيهية، وهي مسؤولة عن التطوير السياحي في المنطقة التي تعمل فيها

* كما أن هذه الجمعيات تقوم بأدوار سياحية على أصعدة عدة: فهناك 29.41% تقوم بتنظيم المهرجانات و 23,53% تساهم بإقامة الحفلات في البلدات، و 17,65% تقيم المعارض، و 11.76% تقيم شهر تسوق في المراكز التجارية، و 8,82% تساهم بإقامة نشاطات رياضية وخاصة ماراثون. هذه النسبة جاءت متساوية مع عدد الجمعيات التي تقوم بتقديم التسهيلات من أجل تشجيع العمل السياحي. وبحسب نتائج الدراسة فإن قلة الجمعيات الناشطة سياحياً ف العديد من المناطق يعود لأسباب عدة، أهمها :

-العادات والتقاليد المتوارثة في المناطق والقرى، خصوصاً العادات الدينية، وهي 27,78%.

-سيطرة المصلحة الفردية على المصلحة العامة، وهي 22,22%.

-نقص في الإمكانيات المادية، 18,52%.

-الجمعيات الموجودة تقوم بدور اجتماعي فقط ومحدود جداً، 14.81%.

أخيراً يمكن أن تبرز مساهمة الجمعيات في تنمية السياحة الثقافية والرياضية، من خلال إطلاق المبادرات والأنشطة من مهرجانات ثقافية وفنية ورياضية، ومعارض وفعاليات تتعلق بالكتاب والمسرح والموسيقى.. الخ.

5/ مظاهر وأليات تشجيع العمل التنموي لمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر

❖ مظاهر العمل التنموي لمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر

ارتبطت المشاركة المجتمعية التطوعية المحلية بمفهوم التنمية المحلية ولعلّ أبرز مظاهر عمل مؤسسات المجتمع المدني في إحداث عملية التنمية المحلية و تشجيع التنمية السياحية هي (مولاي ، بورحلي، مرجع سابق):

* توفير الخدمات العامة والأساسية في مختلف قطاعات المدينة، تشجيع المشاركة المحلية في برامج وقرارات التنمية وتطوير المبادرات الفردية والجماعية.

* تحقيق التوازن والعدالة في توزيع الأعباء والمكاسب التنموية، استثمار الإمكانيات المادية والبشرية المحلية بما في ذلك من موارد مالية، سياحية، وطاقات بشرية.

* تقديم أساليب ونماذج يمكن أن تتبناها الحكومات بعد إثبات نجاحها والاستفادة من الخبرات المتاحة لدى أعضاء تلك الجمعيات والهيئات.

* المشاركة الشعبية التطوعية التي تمثل قيمة محورية في برامج المجتمع المحلي.

ومن المهم تأكيد أن موضوع الوعي السياحي والثقافة السياحية بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني ليس ترفاً فكرياً، وإنما هو واجب وطني يجب الوفاء به، وأن لا يكون الاهتمام بهذه القضايا مجرد اهتمام موسمي سطحي، بل من المهم أن يكون اهتماماً فعلياً وفاعلاً، فعلاً، تؤسس له الأطر المؤسسية الرسمية والمدنية والأهلية، كما التشريعات المتكاملة والآليات المتطورة، وكل ذلك من أجل هدف تنمية السياحة عبر تنقيف الإنسان المواطن وتنميته وتحسين مستوى حياته ووعيه السياحي والثقافي وهذا ما يتطلب وضع إستراتيجية سياحية تأخذ بعين الاعتبار كل هذه المواضيع وترتكز بشكل كبير على الوعي السياحي وأهمية أن تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً مهماً في هذا المجال.

❖ آليات دعم العمل التنموي لمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر:

هناك مجموعة من الآليات التي تساهم في ترسيخ دور المجتمع المدني في تجسيد التنمية المحلية

بالجزائر أهمها:

* تأسيس منبر للحوار المجتمعي يجمع بين تنظيمات المجتمع المدني المحلية والوطنية وحتى الدولية، يكون وسيلة للتضامن وأداة لنقل الخبرات والتجارب الوطنية والدولية في مسائل التنمية.

* إصدار تقرير سنوي يتناول رصد أنشطة وتطور المجتمع المدني وسبل تذليل العقبات التي تواجهه ويكشف عن احتياجاته في التدريب والدعم المالي والإعلامي وغيرها، يقدم هذا التقرير لوزارة السياحة.

* التنسيق مع وسائل الإعلام بقطاعاتها المختلفة لتحفيز اهتمامها بالمجتمع المدني ونشر الثقافة المدنية وعرض التجارب الناجحة بشكل دوري ومنتظم، وإثارة الرأي العام بشأن قضايا مؤسسات المجتمع المدني.

* توفير بيئة ثقافية واجتماعية لتمكين المجتمع المدني من إحلال التنمية المحلية، وإبراز فكرة الترابط المدني بين الأفراد والمؤسسات.

خاتمة:

على الرغم من أن السياحة من بين القطاعات الأهم للاقتصاد الوطني إلا أنها لم تصل بعد إلى المرحلة التي من الممكن أن نطلق عليها اسم المرحلة المتطورة رغم المقومات السياحية الموجودة، أما الأسباب فهي متعدّدة ويمكن استخلاصها من معطيات وبيانات ومعلومات جاءت في سياق هذا البحث، ولكن أهمها على الإطلاق يرتبط بغياب الخطة الإستراتيجية للسياحة في الجزائر، وهذا يرتبط أساساً بغياب السياسات الحكومية المناسبة، وعدم وجود قرار إداري على مستوى الدولة بوجوب وضع مخطط شامل لإنعاش القطاع السياحي والوصول به إلى المنافسة العالمية.

في الإطار نفسه نستنتج أن المجتمع المدني بعيد كل البعد عن التنقيف والوعي السياحي وهذا يعود بالطبع إلى ضعف المؤسسات والجمعيات العاملة في هذا المجال على الرغم من تواجدها وانتشارها بكثافة، إلا أن هذه الجمعيات تبقى في إطارها الأهلي ولم ترق إلى العقلية المدنية القائمة على الانفتاح الفكري والثقافي، لذلك من المهم أن يكون للمجتمعات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية والمهتمين دور في إبراز السياحة المحلية، والحفاظ على مقوماتها ومكوناتها.

توصيات

بناءً على ما سبق تمت محاولة تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تمكن مؤسسات المجتمع المدني من القيام بدور أكثر فعالية في تحقيق التنمية السياحية عن طريق:

- * التأكيد على أن تكون العلاقات المتبادلة بين أجهزة المجتمع المدني والمؤسسات المانحة للدعم المالي، قائمة على التنسيق المشترك وعلاقة مشاركة على أساس من التساوي ودون طغيان الجهات المانحة.
- * تشجيع المؤسسات الجمعوية القائمة بدور ايجابي في عملية التنمية السياحية وتفضيلها بإعانات أكبر من غيرها التي لا تساهم بنفس القدر من الفعالية ومنحها كل الوسائل والأجهزة الضرورية لتحقيق أهدافها.

* إبرام عقد اجتماعي بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، في إطار شراكة ثلاثية من أجل تعبئة أفضل لقدرات المجتمع وإدارة ذكية للسياسات التنموية.

* تزويد تنظيمات المجتمع المدني بالمعلومات اللازمة للقيام بدورها التنموي، وتهيئة المناخ لدور أكثر فعالية.

* تشجيع مؤسسات المجتمع المدني على إتباع أسلوب التمويل الذاتي بواسطة مشاريع إنتاجية دائمة تؤمن لها دخلاً ذاتياً.

* إنشاء شبكات اتصال بين منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال السياحي على المستويين الداخلي والخارجي، بهدف بناء القدرات وتبادل الخبرات اللازمة.

قائمة المراجع والمصادر

- رشيد أحمد عبد اللطيف. (2001)، التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية، مصر: المكتبة الجامعية.
- مثنى طه الحوري. (2002)، الإرشاد السياحي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان: الوراق للنشر والتوزيع.

- أوثن سمية (2010)، دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.
- بن بابوب قشار بكير (2012)، المجتمع المدني والإعلام البيئي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- شابي حليلة (16/15، نوفمبر 2011)، دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.
- عبد الرزاق مولاي لخضر، وخالد بورحلي (جان، 2016)، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، مجلة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 4.
- عبد الوهاب صلاح الدين (1991)، التنمية السياحية، مطبعة زهران، القاهرة: مطبعة زهران.
- فريد عبد الله محمد (2006)، التخطيط السياحي وآفاق السياحة المستدامة، دار المواسم للطباعة والنشر، بيروت: دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع.
- كلود عطية (جانفي، 2016)، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياحية اللبنانية، مجلة تحولات نحو مجتمع جديد.
- محمد إبراهيم عراقي، وفاروق عبد النبي عطا الله (2007)، التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية " دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية" المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي، الإسكندرية.
- محمود البلتاجي (2009)، أهمية السياحة والتنمية السياحية وارتباطها بالتنمية الاقتصادية الشاملة، دار المعرفة، القاهرة: دار المعرفة.